

نشرة الأمن الغذائي

العدد 19، شتاء 2018

افتتاحية

تظهر أحدث إحصائيات الأمن الغذائي التي يتم استعراضها في هذا العدد تفاقم الاحتياجات الإنسانية في فلسطين خلال العام 2018، مما في ذلك احتياجات الأسر الفلسطينية غير الأمنة غذائياً.

كما جاء في العدد السابق من النشرة، عمل "ماس" بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) في العام 2018 على تقييم دور برنامجين من برامج الحماية الاجتماعية في فلسطين في تحسين مخرجات الأمن الغذائي والتغذوي من خلال ما يسمى بأداة تقييم برامج الحماية الاجتماعية المشتركة بين الوكالات (ISPA Tool). وسنخصص قسماً في هذا العدد نستعرض فيه النتائج والتوصيات الرئيسية التي خرج بها التقرير القطري الذي أعده "ماس" في إطار هذا المشروع. وكما هي العادة ترصد النشرة أسعار الغذاء في الاسواق العالمية والفلسطينية وتغطي آخر التطورات في قطاع الأمن الغذائي في فلسطين. من ثم يتم عرض لمحة سريعة حول خطة الاستجابة الإنسانية (2019) والنتائج الأولية لمسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي (SEFSec) للعام 2018. ويعتبر المسح الأخير ذا أهمية خاصة لماس كون المعهد سيباشر العمل على التقرير التحليلي حول نتائج المسح قريباً بعد أن كلفه قطاع الامن الغذائي من خلال الفاو بهذه المهمة.

أما في قسم الأدبيات، سيتم البناء على ما تم عرضه في العدد السابق حول دراسات خسائر الغذاء التي أعدها المعهد بالتعاون مع الفاو، باستعراض الأبحاث التي تناولت خسائر الأغذية والهدر الغذائي في المنطقة العربية.

مع دخول النشرة عامها العاشر، لا تزال نشرة الأمن الغذائي (FSB) التي يصدرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS) مرجعاً مفيداً في رصد تطورات قطاع الأمن الغذائي، تهدف لمد يد العون لصانعي القرار والمؤسسات العاملة في مجال القضاء على الجوع في فلسطين.

إضاءة على أهم محتويات هذا العدد:

- تبين نتائج التقييم الذي أعده المعهد لأداة (ISPA) وجود حاجة لتعزيز مساهمة برامج الحماية الاجتماعية الفلسطينية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة تدخلات موجهة، وخاصة من خلال تضمين نتائج الأمن الغذائي والتغذوي في مرحلة التصميم والتخطيط للبرامج بشكل أفضل.
- وفقاً لمؤشر أسعار الأغذية العالمي-الفاو، تراجعت أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بنسبة 3.2% في النصف الثاني من عام 2018 (تموز- كانون أول 2018)، وبنسبة 4.4% على أساس سنوي (من كانون أول 2017 وحتى كانون أول 2018).
- كما شهد مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني تراجعاً، حيث انخفض بنسبة 1.3% خلال فترة الستة شهور التي تغطيها النشرة وبنسبة 0.4% على أساس سنوي.
- على الرغم من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي خلال العام 2018، إلا أنه من المتوقع أن يحدث تراجع إضافي في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019.
- أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن النتائج الأولية لمسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي 2018- (SEFSec) في 10 كانون أول 2018. لاحقاً لذلك قامت الفاو بتكليف "ماس" بإعداد التقرير التحليلي حول المسح والذي سيجري العمل على تنفيذه قريباً.
- أظهرت دراسة أعدها ابيض ومحو (Abiad and Meho, 2018)، ندرة الأبحاث التي تتناول خسائر الأغذية وهدرها في المنطقة العربية برغم الإحصائيات المقلقة حول هدر الأغذية في جميع مراحل سلسلة الإمداد الغذائية. وقد بينت هذه المراجعة أن "ماس" كان سابقاً في المنطقة بإعداده الدراسات سابقة الذكر بتكليف من الفاو في العام 2018 والتي سلطت الضوء على الأسباب وراء خسائر الغذاء.

في هذا العدد:

- 1 افتتاحية
- 2 التعريفات
- 3 تأثير تطبيق برامج الحماية الاجتماعية على الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين
- 5 أسعار الغذاء في الأسواق العالمية
- 6 أسعار المواد الغذائية في فلسطين
- 7 ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وتمويل أقل لخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019
- 7 مسح الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الغذائي (SEFSec 2018)
- 8 مراجعة الأدبيات

نشرة نصف سنوية تصدر عن:



M A S

معهد أبحاث السياسات

الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هاتف: + 972 2 2987053/4

فاكس: + 972 2 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

التعريفات

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

مستوى المعيشة: وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30% من الاستهلاك الإجمالي.

مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح ما بين 30 إلى 44%.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45%.

مؤشر الجوع العالمي: هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من أربعة مؤشرات لها نفس الوزن: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. يقسم هذا المؤشر الدول إلى 5 فئات على مقياس مكون من 100 نقطة:

جوع منخفض: 0.0-9.9

جوع متوسط: 10.0-19.9

جوع شديد: 20.0-34.9

جوع يندرج بالخطر: 35.0-49.9

جوع يندرج بالخطر الشديد: 50.0-100

نقص التغذية: وهذا المصطلح وفقا لمنظمة الفاو هو عدم قدرة الأفراد لمدة عام على توفير الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية.

الأهداف الإنمائية المستدامة: في عام 2015، اعتمدت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفاً تشمل على 169 غاية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030 في إطار برنامج 2030 للتنمية المستدامة.

مؤشر التنمية البشرية: هو مؤشر مركب يقيس إنجازات البلدان في حقول التنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والحصول على مستوى معيشي لائق. ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، وسنوات التعليم المتوقعة والدخل القومي الإجمالي للفرد (مقاساً بالقدرة الشرائية).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار مجموعات محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقاً لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 13% والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10%.

مؤشر أسعار الغذاء: يمثل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء العالمية للسلع الغذائية، ويتم حسابه عن طريق أخذ المتوسط المرجح لأسعار المجموعات السلعية الخمس: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيت، والسكر.

الأمن الغذائي

جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط.» وقد جاء هذا التعريف ليشتتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

* توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة) سواء المنتج محلياً أو المستورد أو من خلال المساعدات.

* الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة. ويقصد بالموارد المجموعات السلعية التي يمكن للفرد الحصول عليها بموجب ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يصطلح عليها المجتمع (مما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).

* استخدام الغذاء - استهلاك الغذاء الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي والملابس، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي تلبى جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

* استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين حصول السكان (أفراداً وأسراً) على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية) أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار يشتمل على بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

الأمن الغذائي في فلسطين: قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014:

أسر آمنة غذائياً: الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

أسر آمنة غذائياً بشكل جزئي: الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة: الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالباً ما تلجأ إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتأمين احتياجات الغذاء الضرورية.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد: الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

الفقر في فلسطين: يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

تأثير تطبيق برامج الحماية الاجتماعية على الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين: ملخص نتائج التقرير القطري لفلسطين

الشمول بالتغطية وسهولة الوصول:

يستعمل هذا المعيار بشكل رئيسي في تحديد أولوية تقديم العون للأسر غير الآمنة غذائياً وتغذوياً بمقارنة بغيرها، وما إذا كانت القيود التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي لها، وبشكل خاص القيود المرتبطة بالنساء، قد أخذت بعين الاعتبار عند وضع معايير الاستهداف والأهلية. أولاً، فيما يتعلق ببرامج المساعدات النقدية، لا يتضمن معيار الأهلية معلومات خاصة بالدخل، والإنفاق، وحجم الأسر وتكوينها، والظروف الصحية والعجز في الأسرة، وظروف السكن، والذي يعتبر مؤشراً هاماً للوصول للغذاء.

بناء على ذلك، ونظراً لوجود حاجة لتحسين المؤشرات المستخدمة ومعايير الشمول لهذا المعيار في البرنامج، تم تصنيفه ضمن فئة "متوسط". كذلك تعتبر زيادة التغطية ضرورة. وتتمثل أولويات تطوير البرنامج فيما يلي: إعداد ملفات تعريف للمستفيدين لتحديد ما إذا كانت العائلة المستفيدة من برنامج المساعدات النقدية تمثل حالة مزمنة أم حالة مؤقتة؛ تعزيز وصول الأسر التي تم تحديدها كحالات مؤقتة لبرامج التمكين مثل (DEEP) كوسيلة للخروج من دائرة الفقر وزيادة فرص أسر أخرى للانضمام لبرنامج المساعدات النقدية؛ وتعزيز آليات الضمان الاجتماعي كبديل لبرنامج المساعدات النقدية وتعزيز الوصول إليها على مستوى الوطن. فيما يتعلق بالبرنامج الثاني (DEEP)، فإن المعيار الأول للأهلية هو مستوى الفقر، والذي يتم تحديده مسبقاً عند تحديد أهلية هذه الأسر للاستفادة من برنامج المساعدات النقدية. يقدم البرنامج منح وقروض، ويحق للمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية الحصول على كلاهما، منحة وقرض. يحق للمتقدمين المؤهلين والذين ينطبق عليهم معيار الفقر من غير المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، الحصول على قرض من خلال برنامج DEEP. ورغم هذا، كان جميع المستفيدين من البرنامج من الفقراء. بناء على هذا تم تقييم هذا المعيار ضمن فئة "متوسط"، نظراً لأن الأسر غير الآمنة غذائياً وتغذوياً تم تضمينها في عملية الاختيار. لتطوير هذا المعيار، توصي الدراسة بتوسيع نطاق الاستهداف ليشمل تحديداً صغار المزارعين والنساء في المناطق المهمشة، بما في ذلك المنطقة المسماة "ج".

كفاية المنافع ومدّة الاستفادة منها ومواعيد تلقيها:

يرتبط هذا المعيار بمدى كفاية المنافع لتحسين حالة الأمن الغذائي والتغذوي. كان تقييم هذا المعيار في برنامج المساعدات النقدية "متوسطاً". على الرغم

للأمن الغذائي للفقراء ولكافة أفراد المجتمع، إلى جانب برامج دعم الرعاية الصحية والتغذية السليمة. يطبق في فلسطين برنامجان رئيسيان للحماية الاجتماعية هما برنامج المساعدات النقدية CTP، وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة DEEP، تديرهما السلطة الوطنية الفلسطينية. وبغض النظر عن مدى استجابتهما لمعايير الأمن الغذائي، يهدف البرنامجان في الدرجة الأولى للحد من الفقر، وإلى توفير بعض الخدمات الإضافية للأسر (مثل التأمين الصحي، وبرنامج الإعفاء من الرسوم المدرسية)، وهما البرنامجان اللذان تم استهدافهما عند إجراء هذا التحليل باستخدام أداة ISPA في فلسطين.

النتائج والتوصيات الرئيسية

فيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي خلصت لها الدراسة لكلا البرنامجين المستهدفين، مصنفة وفقاً لمعايير أداة ISPA السبعة.

أهداف الأمن الغذائي والتغذوي ومؤشراتها المعلنة:

أظهرت النتائج أن كلا البرنامجين (CTP و DEEP) صمما ويعملان كبرامج لتخفيف حدة الفقر. إلا أنه لم يتم تضمين أهداف الأمن الغذائي والتغذوي بشكل معلن في البرنامجين ولم يسبق عملية تصميمهما تحليل لحالة الأمن الغذائي والتغذوي. أدرجت بعض مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي في تعريف الفقر في برنامج المساعدات النقدية CTP، بما في ذلك انفاق الأسر على الغذاء وتوافر الغذاء لديها. ورغم عدم تضمين مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي بشكل مباشر في أهداف البرنامج أو كمؤشرات يتوجب متابعتها، افترض ضمناً أنه بمجرد تحسن الظروف الاقتصادية، فإن الأمن الغذائي والتغذوي للأسرة سيتحسن. ونظراً لأن أهداف الأمن الغذائي والتغذوي تم إدراجها بشكل غير مباشر في برنامج المساعدات النقدية، تم تصنيف هذا المعيار ضمن فئة "متوسط"، مما يشير إلى أنه يمكن، لا بل يجب تضمين هذه الأهداف بشكل أكثر وضوحاً، وخاصة تلك ذات الصلة بالسياق المحلي. ورغم أن بعض المشاريع التي تم تنفيذها في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة DEEP استهدفت المجتمعات الريفية و/أو الزراعية على وجه التحديد، وبالتالي طالت بعض الجوانب المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذوي بشكل غير مباشر، إلا أن العديد من هذه المشاريع لم تكن ذات طبيعة زراعية. في هذه الحالة تم تصنيف هذا المعيار لبرنامج DEEP كمعيار كامن، نظراً لعدم وجود أهداف واضحة معلنة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.

تطرق العدد السابق من النشرة لخلفية إعداد هذه الدراسة والتي جاءت استجابة لاقتراح من وزير الزراعة الفلسطيني باختيار فلسطين كأحد البلاد التي يجري فيها تجربة استطلاعية لأداة تقييم برامج الحماية الاجتماعية المشتركة بين الوكالات ISPA. على إثر ذلك، كلفت منظمة الفاو معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" القيام بالمهمة في فلسطين بالتعاون مع أعضاء مجموعتي العمل الوطنيتين SDG1 (الفقر) و SDG2 (الجوع) وبالتنسيق مع كبار المسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية (MoSD) ووزارة الزراعة (MoA).

تم اتباع أربع خطوات لوضع "الأداة" موضع التطبيق، بدأت بعقد اجتماع توجيهي، وجمع البيانات من خلال مشاورات ومقابلات مع الخبراء تم خلالها تعبئة استبيان مفصل، وعقد ورشة عمل تقييمية مع مختلف الأطراف ذات العلاقة، وأخيراً إعداد التقرير القطري. لتقييم برامج الحماية الاجتماعية تعتمد "الأداة" سبعة معايير: أ. أهداف الأمن الغذائي والتغذوي ومؤشراتها المعلنة؛ ب. الشمول بالتغطية وسهولة الوصول؛ ت. كفاية المنافع ومدّة الاستفادة منها ومواعيد تلقيها؛ ث. الاستجابة؛ ج. الترابط ما بين القطاعات في الهياكل التشغيلية والحوكمة؛ ح. الاستدامة؛ خ. الحقوق والكرامة. وتتمتع المنهجية بثلاثة مقاييس مختلفة لتصنيف حالة تطبيق كل معيار منها (كامن، متوسط، أو متقدم). ويسترشد ببطاقات النتائج في وضع قائمة بأولويات التحسين والإصلاح والخيارات المتاحة لذلك.

تعتبر الحماية الاجتماعية السياسة الرئيسية المعتمدة من السلطة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الانكشاف الاقتصادي economic vulnerability، حيث يرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالفقر. ورغم أنه لم يجري بالسابق إعداد أي تقييم كمي لقياس تأثير برامج الحماية الاجتماعية على حالة الأمن الغذائي، إلا أنه من الواضح أن وجود هذه البرامج، بما في ذلك توزيع قسائم غذائية، قد حد من تدهور حالة الأمن الغذائي للفلسطينيين أكثر مما هي عليه، وأن هذه البرامج مهمة لاستدامة سبل العيش. وبغرم ذلك، تبقى هناك مخاوف من أن تأثير برامج الحماية الاجتماعية الحالية في الحد من انعدام الأمن الغذائي ليس مستداماً.

أظهرت أبحاث عديدة ارتباط الفقر بالأمن الغذائي والتغذوي، ذلك أن الفقراء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وأكثر تأثراً بالهزات الاقتصادية، وأن الأسر غير الآمنة غذائياً تواجه صعوبة في توفير التغذية السليمة. لهذا السبب تحديداً، لا بد من إدراج التغذية في السياسات الوطنية وفي صميم الرؤية الفلسطينية

السياسي باستمرار البرنامج الذي ترجمته وزارة التنمية الاجتماعية ضمن التزامات الموازنة العامة؛ وعليه، اعتبرت الاستدامة المالية بسبب كونها التزاما حكوميا "متوسطة".

توصي الدراسة بأن يتم تبني تطوير استراتيجية لتعبئة الموارد لبرنامج المساعدات النقدية تركز على القطاع الخاص، وذلك سعياً لتوفير مصدر تمويل جديد لهذا البرنامج وغيره من البرامج من مصادر محلية؛ زيادة اعتماد برامج الحماية الاجتماعية على الإيرادات الضريبية لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي؛ وتشجيع المسؤولية الاجتماعية. نظراً لأن برنامج التمكين الاقتصادي يهدف في المقام الأول لتمويل مشاريع تمكن الأسر من تأمين مصدر للدخل، حقق معيار الاستدامة الاجتماعية للأسر في البرنامج أفضلية مقارنة ببرنامج المساعدات النقدية، كونه يساعد الأسر المستفيدة في إيجاد مصدر دخل أكثر استدامة، ويبدو أن معدل نجاح هذه المشاريع مرتفع جداً. لذا حصل هذا المعيار على تقييم "متقدم" للأسر. فيما يلي التوصيات الرئيسية لبرنامج التمكين الاقتصادي: تطوير إستراتيجية لتعبئة الموارد تركز على القطاع الخاص لتوفير مصدر تمويل جديد للبرنامج والبرامج الأخرى من مصادر محلية، بالإضافة إلى إستراتيجية لربط المشاريع الناجحة عندما تصل خط النهاية بشكل أفضل بتمويل القطاع الخاص. فيما يتعلق بالاستدامة الاقتصادية والسياسية لكلا البرنامجين، فيتحكم بهما السياق الفلسطيني الهش، وقد قيم هذا المعيار لبرنامج المساعدات النقدية بـ "كامن" و"متوسط" لبرنامج التمكين الاقتصادي نتيجة تأثير فلسطين بالضغوط الخارجية واعتمادها الشديد على المساعدات الخارجية.

الحقوق والكرامة:

يرتبط هذا المعيار بالحقوق القانونية والالتزامات كالحق في الغذاء والحماية الاجتماعية على نطاق أوسع. ويرتبط هذا الجزء من التحليل أيضاً بآليات الالتئام والشكاوى. بشكل عام، تم تقييم هذا المعيار كـ "كامن" للبرنامجين، ويعود ذلك لغياب التشريعات وضعف آليات التنفيذ والرصد. بالنسبة لبرنامج المساعدات النقدية، يمكن أن تساعد الزيارات المنتظمة إلى مواقع المشاريع والمتابعة بعد انتهاء المشروع في تحسين آليات التغذية الراجعة عموماً. يتضمن برنامج التمكين الاقتصادي إجراءات خاصة لتقديم الشكاوى والالتئامات ويجري بحث إمكانية إنشاء منصة إلكترونية للشكاوى. توصي الدراسة بضرورة تضمين البرنامجين إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية والحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان، وإدراج الحماية الاجتماعية في استراتيجيات مكافحة الفقر، بالإضافة إلى وضع الأسس القانونية للبرامج المرتبطة بالحقوق الثابتة للمواطن، وتكليف هيئة تختص بالإشراف على تنفيذ هذه القوانين.

البرنامج على الاستجابة للصدمة أمر أساسي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء صندوق طوارئ لدعم المستفيدين في حالة حدوث صدمات خارجية غير متوقعة، بالإضافة إلى توسيع نطاق المتابعة ليشمل أثر الدعم على مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسر والتنسيق مع وزارة الزراعة في معالجة المشاريع المتعلقة بالمزارعين المهمشين أصحاب الحيازات الصغيرة.

التربط ما بين القطاعات في الهياكل التشغيلية والحوكمة:

برغم وجود بعض الخدمات التكميلية في نظام المساعدات النقدية، إلا أن آليات التنسيق في البرنامج ضعيفة وبحاجة لتحسين. وفقاً للدراسة، فإن تحسين التنسيق على مستوى تقديم الخدمات وجمع البيانات ومشاركتها محوري لتحسين ظروف الأمن الغذائي والتغذوي، وقد تم تقييم هذا المعيار على أنه "كامن" نظراً لوجود حاجة لتطوير سجل المستفيدين من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية (البوابة) وتحسين التنسيق مع المؤسسات الأخرى؛ أيضاً لضرورة تحديد مفاهيم "الضعف/التهميش" و"الفقر" وتوحيد المؤشرات في المؤسسات الحكومية؛ وكذلك لتطوير التشريعات التي تسمح بالتشغيل البيئي/المتبادل من خلال قاعدة بيانات برنامج المساعدات النقدية بحيث يمكن اختيار المستفيدين من البرنامج للخدمات العامة الأخرى.

ونظراً لأن برنامج التمكين الاقتصادي قد نفذ وتم إدارته بالشراكة بين عدة مؤسسات، كان التنسيق خلال تنفيذ البرنامج أفضل مقارنة ببرنامج المساعدات النقدية. استناداً إلى الآليات المستخدمة حالياً، صنف المشاركون في المجموعات البؤرية هذا المعيار ضمن فئة "متقدم". رغم ذلك، لوحظ أنه يمكن العمل على تحسين التنسيق للمشاريع الزراعية بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة. مع ذلك، وزارة الزراعة ليست من المؤسسات المنفذة لبرنامج التمكين الاقتصادي، ويبقى تنسيق البرامج بينها وبين وزارة التنمية الاجتماعية محدوداً. وعلى الرغم من التقييم الإيجابي الذي حظي به هذا المعيار، لا زال هناك مجال لتحسين التنسيق والتعاون بين الوزارتين واللجان تعملان بشكل منفصل. وتوصي الدراسة بالعمل على تطوير قنوات التعاون الرسمية بين الوزارتين وخاصة فيما يتعلق بدعم سبل العيش في المناطق الريفية.

الاستدامة:

ترتبط الاستدامة بجوانب متعددة في برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والمالية والسياسية والاقتصادية. بشكل عام، لا تمثل الاستدامة الاجتماعية لبرنامج التحويلات النقدية عقبة رئيسية، فالبرنامج يتمتع بقبول اجتماعي. أما الاستدامة المالية للبرنامج فتعتمد على الالتزام

من عدم كفاية المنافع لتلبية جميع احتياجات المستفيدين، إلا أنها ساهمت في تحسين ظروف الأمن الغذائي والتغذوي لهذه الأسر. على الرغم من وجود شكوك حول مدى كفاية المنافع التي يقدمها برنامج المساعدات النقدية، إلا أنه يبقى أكثر البرامج سخاءً، خاصة بظل المعوقات التي يواجهها. كانت أولى المجالات بالتطوير في البرنامج، معالجة التأخر في مواعيد التسليم والتخفيف من آثاره خاصة للفئات الأشد فقراً، بالإضافة لضرورة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فيما يتعلق ببرنامج التمكين الاقتصادي DEEP، فإن منافع البرنامج بطبيعتها مختلفة عن منافع برنامج المساعدات النقدية، وتشير الأدلة إلى أنه قد يكون أكثر فعالية في تحسين ظروف الأمن الغذائي والتغذوي من برنامج المساعدات النقدية، لذا تم تصنيف المعايير بـ "متوسطة". كانت التوصية الرئيسية لبرنامج التمكين الاقتصادي تعزيز العنصر التغذوي في البرنامج؛ ويشمل ذلك تدخلات تكميلية حول الثقافة التغذوية؛ وتنظيم تدريب حول ممارسات إدارة ما بعد الحصاد مع المستفيدين العاملين في مجال الصناعات الغذائية والتعبئة لإدارة الخسائر الغذائية والتغذوية.

الاستجابة:

يرتبط تحليل هذا المعيار بالدرجة الأولى بآليات الرصد والتقييم، بالإضافة إلى القدرة على الاستجابة للصدمة من خلال توسيع نطاق الأنشطة. فيما يتعلق ببرنامج المساعدات النقدية، تمكنت وزارة التنمية الاجتماعية في بعض الحالات من تعبئة وحشد الموارد اللازمة للاستجابة لما ينشئ من احتياجات. بإمكان جميع الأسر التقدم بطلب للحصول على تمويل طارئ، لكن قرار قبول الطلب أو رفضه يعود لوزارة التنمية الاجتماعية. لهذه الأسباب تراوح تقييم هذا المعيار ما بين "كامن" و"متوسط". فيما يتعلق بتطوير برنامج التحويلات النقدية، أوصت الدراسة بـ تحسين نظام الرصد والتقييم وقواعد بيانات النظام لمعالجة الفئات المهمشة المختلفة مصنفة حسب الجنس والموقع الجغرافي؛ تضمين مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي في نظام الرصد والتقييم؛ تشجيع القطاع الخاص على تطوير آليات المسؤولية الاجتماعية لدعم برامج ومشاريع الحماية الاجتماعية؛ إنشاء صندوق للطوارئ لدعم المستفيدين من البرنامج في حالة حدوث صدمات خارجية غير متوقعة؛ وكذلك وضع آلية للتنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية والوزارات الأخرى لمساعدة الأسر المدرجة كأسر مهمشة لدى المؤسسات الأخرى. بالنسبة لبرنامج التمكين الاقتصادي، كانت آليات المتابعة والرصد أكثر انتظاماً واتساقاً من الآليات المستخدمة حالياً في برنامج المساعدات النقدية. كما يتيح البرنامج متابعة المستفيدين عن قرب، خاصة في الفترة اللاحقة لانضمامهم للبرنامج مباشرة. وقد تم تقييم هذا المعيار ضمن فئة "متوسط". فيما يتعلق ببرنامج التمكين الاقتصادي، فإن تحسين قدرة

أسعار الغذاء في الأسواق العالمية

مؤشر أسعار الحبوب

برغم الارتفاع الطفيف في أسعار مؤشر الحبوب خلال فترة الستة أشهر بنسبة 3.2% فقط، إلا أنه ارتفع بنسبة 9.6% على أساس سنوي أي مقارنة بكانون أول 2017. سجل مؤشر أسعار الحبوب أدنى مستوى له في بداية الفترة في تموز 2018 (161.9 نقطة)، وأعلى مستوى له في الشهر الذي تلاه (آب 2018) حيث وصل 168.7، مرتفعاً بنسبة 4.2%. وفقاً للفاو، يعود ذلك إلى تراجع الانتاج العالمي من القمح والذرة والذي أدى لارتفاعاً في مستوى الأسعار خلال العام 2018. وبرغم هذا التراجع في الإنتاج، أشارت الفاو إلى كفاية مستويات مخزون كافة الحبوب الأساسية.

مؤشر أسعار الزيوت

واصلت أسعار الزيوت في الأسواق العالمية تراجعها، خاصة في النصف الثاني من العام 2018. خلال فترة الستة أشهر (تموز- كانون أول 2018) انخفضت أسعار الزيوت بنسبة 11.3%، وبنسبة 2.3% على أساس سنوي. بداية الفترة في تموز 2018، سجل مؤشر أسعار الزيوت أعلى مستوى له خلال فترة الستة أشهر التي تغطيها النشرة حيث سجل 141.9 نقطة. أما أدنى مستوى لمؤشر الزيوت فكان في تشرين ثاني، حيث سجل 125.3 نقطة، وهو ما يشكل تراجعاً بنسبة 13.2% منذ بداية فترة الست أشهر. وفقاً للفاو، يعزى تراجع أسعار الزيوت ووصولها لأدنى مستوى لها منذ 2007 للتراجع الحاد في أسعار زيت النخيل وتراجع الطلب العالمي مما أدى إلى وفرة في المخزون في البلاد الرئيسية المنتجة للزيوت.

مؤشر أسعار السكر

كما يظهر الشكل (1)، شهدت أسعار السكر العالمي تذبذباً واضحاً. خلال فترة الستة أشهر ارتفع مؤشر أسعار السكر بنسبة 8.0%، بينما تراجع بنسبة 12.0% على أساس سنوي. كان أدنى مستوى له في آب 2018 (157.3 نقطة)، وأعلى مستوى له في تشرين ثاني 2018 (183.1) وهو ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 14.1%، وترجح الفاو أن السبب في تراجع المؤشر خلال العام 2018 جاء نتيجة الإنتاج العالمي الكبير ونمو المخزون.

الستة أشهر (تموز- كانون أول)، انخفض مؤشر أسعار اللحوم بنسبة 1.0%، في حين انخفض بنسبة 3.6% خلال العام. خلال هذه الفترة، وصلت أسعار اللحوم في السوق العالمي أعلى مستوى لها في تموز 2018 (165.2 نقطة)، وكان أقل مستوى لها في تشرين أول (160.3 نقطة)، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة 2.9%.

وفقاً لمنظمة الفاو، يعزى هذا الانخفاض خلال العام الفائت إلى تراجع أسعار لحم الخنزير¹ والدواجن، والتي ساهمت بخفض أسعار الأغنام المرتفعة أصلاً. بينما بقيت أسعار لحوم الأبقار قريبة من مستواها في العام 2017.

مؤشر أسعار منتجات الألبان

واصلت أسعار منتجات الألبان الانخفاض بشكل مضطرب خلال الأشهر الستة الأخيرة. في بداية الفترة أي في تموز 2018، كانت أسعار منتجات الألبان في أعلى مستوى لها (199.1 نقطة)، وكان أدنى مستوى لها في نهاية الفترة، أي في كانون أول، حيث انخفض مؤشر أسعار الألبان انخفاضاً حاداً بلغ 14.6% (170.0 نقطة). بشكل عام، كانت أسعار منتجات الألبان في كانون أول 2017 أقل بنسبة 7.8% مقارنة بكانون أول 2017. حسبما أوضحت الفاو، جاء انخفاض الأسعار في 2018 نتيجة انخفاض أسعار مجموعة منتجات الألبان خلال النصف الثاني من العام.

يظهر مؤشر منظمة الفاو لأسعار الغذاء-، تذبذباً طفيفاً ولكن ثابتاً خلال العامين 2017 و2018. برغم ذلك، تراجعت الأسعار بشكل متواصل في النصف الثاني من عام 2018 حيث انخفض مؤشر الغذاء العالمي بنسبة 1.4% في حزيران، وبنسبة 3.8% في تموز 2018، من ثم أصبح التراجع أقل وضوحاً. بشكل عام، انخفض مؤشر الغذاء العالمي بنسبة 3.2% خلال فترة الستة أشهر (تموز 2018 - كانون أول 2018) في حين انخفض بنسبة 4.4% سنوياً (كانون أول 2017 - كانون أول 2018).

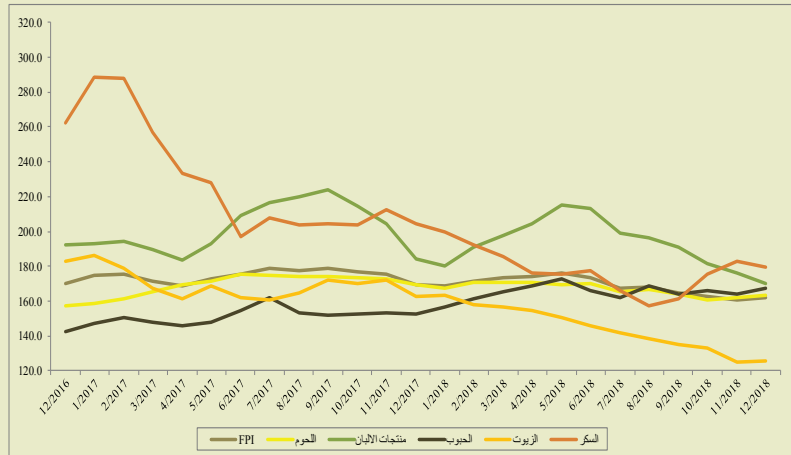
أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

يبين الشكل (1) حركة مؤشر منظمة الفاو لأسعار الغذاء -على مدار العامين الماضيين وكذلك في المجموعات الخمس للسلع الغذائية الأساسية التي يتكون منها المؤشر العام: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت والسكر. كما توضح البيانات، استمر مؤشر كل سلعة غذائية أساسية بالتذبذب خلال الست شهور الأخيرة التي يغطيها العدد الحالي، وخاصة مؤشري السكر والألبان. تظهر هذه المؤشرات مسارا تصاعدياً واضحاً للغاية في مؤشرات أسعار الألبان والزيوت ومساراً تنازلياً قوياً في مؤشر أسعار السكر. فيما يلي تحليل لاهم أسباب هذا التغير في أسعار هذه السلع الأساسية.

مؤشر أسعار اللحوم

على الصعيد العالمي، حافظت أسعار اللحوم على نفس المستوى خلال العامين الفائتين. خلال فترة

الشكل (1): مؤشر أسعار الغذاء-الفاو ومؤشرات أسعار السلع الغذائية الأساسية الخمس، كانون أول 2016-2018 (سنة الأساس 2002-2004 = 100)

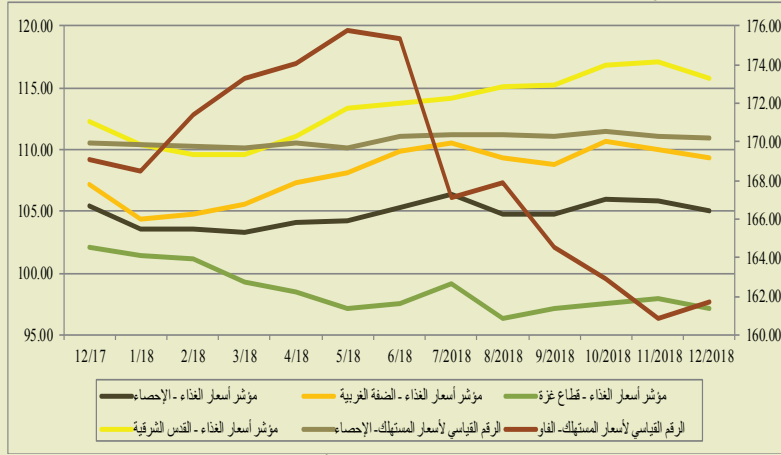


المصدر: الفاو، 2018.

1- تصنيف الفاو للحوم: لحم الخنزير؛ لحوم الدواجن = لحم الدجاج أو الديك الرومي أو البط أو الإوز. لحوم الأغنام = لحم الضأن (أي الحمل الصغير) والأغنام (المعروفة أيضاً باسم لحم الضأن؛ اللحم البقري = لحم الأبقار/الماشية (المعروف أيضاً باسم لحم العجل).

أسعار المواد الغذائية في فلسطين

الشكل (2): مؤشر أسعار الغذاء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) حسب المنطقة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك¹ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) ومؤشر أسعار الغذاء (الفاو)² كانون أول 2017 - كانون أول 2018



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 2018.

ويعكس هذا التباين الكبير بين أسعار الأغذية في فلسطين والاتجاهات العالمية ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالتضخم في إسرائيل، بالإضافة إلى التشوهات التي يعانها الاقتصاد من حيث الوصول إلى التجارة وتيسيرها والتي تؤثر سلباً على المستهلكين الفلسطينيين.

أسعار المواد الغذائية حسب المنطقة

خلال الستة شهور التي يغطيها هذا العدد، انخفضت أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية بنسبة 1.0% بين تموز وكانون أول 2018، وهو ما يظهر تحسناً إيجابياً مقارنة بالتغيرات في الأسعار خلال العام بأكمله، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية

الفلسطيني) بأسعار المواد الغذائية العالمية (حسب مؤشر الفاو)، مع العلم أنه يصعب مقارنة المجموعتين المذكورتين لاختلاف طبيعتهما، ذلك أن مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين مكون في أغلبه من مواد غذائية منتجة محلياً، مما يحد من تأثيره بالتغيرات في أسعار المواد الغذائية العالمية. خلال فترة الستة أشهر (تموز-كانون أول 2018)، انخفضت أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة 3.2%، بينما انخفضت أسعار المواد الغذائية في فلسطين بنسبة أقل من ذلك بكثير (1.3%). وقد كان الانخفاض في الأسعار العالمية للغذاء بنسبة 4.3% على أساس سنوي أكثر حدة من انخفاض أسعار الغذاء في فلسطين والذي كان بنسبة 0.4% فقط.

يتم قياس أسعار الغذاء في فلسطين باستخدام مؤشر أسعار الغذاء (FPI)، وهو أحد مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وفقاً للشكل (2) أدناه، يظهر تراجع طفيف في مؤشر أسعار المواد الغذائية في فلسطين. خلال فترة الستة أشهر المدروسة، تراجع المؤشر بنسبة 1.3% وبنسبة 4.0% على أساس سنوي.

أسعار المواد الغذائية مقارنة بأسعار السلع الاستهلاكية الأخرى

كانت التغيرات في مؤشر أسعار الغذاء أكثر وضوحاً منها في منحنى الرقم القياسي للمستهلك في فلسطين خلال الأشهر الماضية، برغم أن مؤشر أسعار الغذاء بشكله مكوناً رئيسياً في مؤشر أسعار المستهلك، وله وزن نسبي يقارب الثلث. يجدر الملاحظة أن مؤشر أسعار الغذاء يمثل المتوسط المرجح لثلاثة مؤشرات جغرافية: الضفة الغربية (0.59 من الوزن الكلي)، وقطاع غزة (0.34)، والقدس الشرقية (0.07)، مما يعني أن مؤشر أسعار الغذاء في الضفة الغربية هو الأكثر تأثيراً في مستويات أسعار الغذاء على الصعيد الوطني. خلال فترة الستة أشهر، انخفضت أسعار المستهلك بنسبة 0.3%، مقارنة بانخفاض بنسبة 1.3% في أسعار الغذاء. خلال العام بأكمله، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة 0.3%. مقارنة بانخفاض بنسبة 0.4% في أسعار المواد الغذائية.

أسعار المواد الغذائية المحلية مقارنة بأسعار المواد الغذائية العالمية

يقارن هذا القسم أسعار المواد الغذائية في الأراضي الفلسطينية (حسب مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء

جدول (1): أسعار تسع سلع غذائية أساسية في فلسطين، كانون أول 2017 - كانون أول 2018 (شكل)

التغير تموز - 2018 كانون أول 2018 (%)	التغير كانون أول 2017 - كانون أول 2018 (%)	كانون أول 2018	تشرين ثاني 2018	تشرين أول 2018	أيلول 2018	آب 2018	تموز 2018	حزيران 2018	أيار 2018	نيسان 2018	آذار 2018	شباط 2018	كانون ثاني 2018	كانون أول 2017	وحدة القياس كغم	السلعة الغذائية
17.5	12.4	137.0	130.2	126.7	127.7	124.8	121.9	121.0	119.5	119.3	119.0	116.6	115.3	116.6	25	أرز
0.1	-3.5	131.1	136.6	133.1	139.0	139.2	135.9	135.8	135.4	137.2	134.4	133.7	132.4	131.0	60	دقيق أبيض
-0.9	-0.3	3.61	3.62	3.62	3.63	3.62	3.62	3.61	3.62	3.61	3.60	3.61	3.61	3.65	1	خبز أبيض
-3.2	-11.8	45.0	45.6	48.1	48.5	48.5	51.0	45.7	43.3	43.6	42.9	43.0	44.9	46.5	1	لحم بقري طازج
-7.4	-16.8	11.6	12.2	13.1	12.6	13.1	13.9	14.5	14.7	13.9	14.3	14.2	13.6	12.5	1	دجاج طازج
-1.0	0.0	7.2	7.2	7.2	7.2	7.3	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.3	1	حليب 3%
16.2	5.6	15.4	15.8	14.8	14.8	15.1	14.6	14.0	15.0	14.4	14.4	15.8	15.2	13.3	2	بيض دجاج
12.1	5.1	34.2	33.8	33.9	32.8	32.5	32.5	32.1	31.5	31.1	31.1	31.1	31.5	30.5	1	زيت زيتون
2.3	6.4	107.1	104.1	99.5	101.4	100.3	100.7	100.9	100.1	100.8	102.1	102.7	103.0	104.7	50	سكر أبيض

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.

1- سنة الأساس 2010=100

2- سنة الأساس 2002-2004=100

على أساس سنوي انخفضت أسعار الحليب واللحوم والخبز الأبيض، وبقيت أسعار الطحين على نفس المستوى تقريبا. وقد كانت أسعار الدجاج أكثر السلع انخفاضاً (بنسبة 7.4%)، من ثم لحم البقر (3.2%)، وأخيراً الحليب (1.0%). وكان الأرز أكثر السلع ارتفاعاً على أساس سنوي، بنسبة 7.4%، من ثم البيض بنسبة 16.2%، وزيت الزيتون بنسبة 12.1% والسكر بنسبة 2.3%.

خلال فترة الستة شهور الماضية، انخفضت أسعار الطحين، الخبز، لحم البقر، والدجاج. كان أبردزا في أسعار اللحوم: الدجاج (16.8%)، ولحم البقر (11.8%). من ثم في أسعار الطحين بنسبة 3.5%، والخبز 0.3%. باستثناء الحليب الذي بقي بنفس المستوى، شهدت أسعار بقية السلع ارتفاعاً: الأرز (12.4%)، بيض الدجاج (5.6%)، وزيت الزيتون (5.1%)، والسكر (6.4%).

بنسبة 2.0%. أما في قطاع غزة، انخفض مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 2.10% خلال فترة الستة أشهر، وبنسبة 4.8% على أساس سنوي. بينما ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية في القدس الشرقية بنسبة طفيفة (1.4%) خلال فترة الستة أشهر، وبنسبة 3.2% على أساس سنوي.

أسعار المواد الغذائية الأساسية

يستعرض الجدول (1) أدناه الأسعار الشهرية لتسع سلع غذائية أساسية في سلة المستهلك الفلسطيني خلال العام الماضي.

ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وتمويل أقل لخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2019

الأمن الغذائي، أثر تخفيض التمويل بشكل خاص على برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، مما اضطر الأخير إلى خفض المساعدات الغذائية رغم تنامي الاحتياجات الإنسانية في فلسطين. وقد أثر هذا على حوالي 193,000 من أشد الناس فقراً في قطاع غزة والضفة الغربية⁴. ونتيجة لهذا أيضاً سيستثنى 27,000 شخص في الضفة الغربية من المساعدات، بينما سيحصل بقية المستفيدين على 80% فقط من المعونة الشهرية التي كانوا يتلقونها سابقاً. وإذا عجز برنامج الغذاء العالمي عن تأمين مبلغ الـ 57 مليون دولار أمريكي اللازمة للحفاظ على المستوى الحالي لدعم 360,000 شخص في عام 2019، سيتم اللجوء لإجراءات وتدابير تقشفية إضافية.

مسح الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والأمن الغذائي (SEFSec 2018)

يسير العمل لإنجاز مسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي (SEFSec) لعام 2018 وفق المخطط. كما أشرنا في العدد السابق من النشرة، المسح هو مبادرة تهدف إلى تحديد وتوصيف التغيرات في أوضاع الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية. يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) بإدارة المسح منذ عام 2009 بالتنسيق مع قطاع الأمن الغذائي (FSS) الذي يتشارك قيادته مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) بتعاون وثيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

للتخفيف من مخاطر تراجع التمويل المتزايد هذا العام، قام القائمون على قطاع الأمن الغذائي باختصار قائمة المشاريع ذات الأولوية إلى مجموعات الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي تحديداً لتعظيم تأثيرها إلى أقصى حد واجتذاب المانحين الذين بدؤوا يميلون إلى تقليص التمويل (تم تأمين 44.4% فقط من مبلغ 539.7 مليون دولار المطلوب لخطة الاستجابة لعام 2018، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في عام 2019).² خصصت غالبية تمويل عام 2019، أي 59% (206 مليون دولار) لتوفير مساعدات غذائية لـ 1.7 مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى شديدة. بصورة استثنائية، طالب القطاع الصحي بنسبة أعلى من السابق، 9% (30 مليون دولار)، بسبب تدهور الأوضاع في قطاع غزة إلى جانب ارتفاع أعداد الضحايا في تظاهرات مسيرة العودة الكبرى. كذلك طالب القطاع بـ 22% من المبلغ المطلوب به (22 مليون دولار) لتنفيذ مجموعة من المشاريع تغطي عدة قطاعات (المياه والصرف الصحي، والتنسيق، والتعليم، والمأوى)، في حين خصص للحماية 10% (36 مليون دولار) باعتبارها مسؤولية مشتركة على مستوى النظام في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019.

لا شك أن قرار الولايات المتحدة في عام 2018 بوقف مساعداتها للشعب الفلسطيني (والتي وصلت إلى ما يقارب 400 مليون دولار في عام 2017)،³ بما في ذلك الدعم الموجه من خلال برامج الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لسنوات عديدة، قد أضاف أعباء جديدة لفجوة التمويل الحالية ويهدد استدامة برامج المنظمات الدولية والمحلية ونطاقات عملها. على مستوى قطاع

أظهر تقييم الاحتياجات الإنسانية 2019 ارتفاعاً في الاحتياجات الإنسانية في فلسطين خلال عام 2018، مقابل تراجع مستويات تمويل التدخلات الإنسانية بشكل ملحوظ: حيث تم تلقي مبلغ 221 مليون دولار بينما كان المبلغ المطلوب به في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2018 540 مليون دولار.¹ تعتبر خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) القناة الرئيسية لتجنيد الأموال لقطاع الأمن الغذائي في فلسطين، إلا أنها تشمل قطاعات أخرى وهي: التعليم؛ خدمات التنسيق والدعم؛ المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH)؛ الصحة والتغذية؛ الحماية؛ المأوى؛ والأمن الغذائي. كما تتيح الخطة إمكانية تنسيق عالي المستوى فيما بين القطاعات المختلفة المرتبطة بقطاع الأمن الغذائي وكذلك فيما بين القطاعات الأخرى مما يساعد في تفادي ازدواجية التدخلات المنفذة، ويساعد الشركاء، ويسهل من عملية تقديم طلبات التمويل للجهات المانحة.

قدرت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين للمساعدة بـ 2.5 مليون فلسطيني، وستستهدف خلال عام 2019 قرابة 1.4 مليون شخص مقارنة بـ 1.9 مليون في العام 2018. برغم ذلك، لا يعكس تخفيض عدد المستفيدين تراجعاً في مستوى الاحتياجات الإنسانية، بل يعكس بالأحرى تبني نهج أكثر واقعية على ضوء القيود الهائلة التي يفرضها المناخ السياسي الراهن ومحدودية الموارد المتاحة. بلغ مجموع المبلغ المطلوب به لعام 2019 350 مليون دولار، إلا أن ما سيتم تلقيه يعتمد كلياً على تبرعات المانحين الطوعية. وفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) نحتاج لـ 800 مليون دولار لتوفير مساعدات إنسانية لـ 2.5 مليون فلسطيني محتاج، وهو أكثر من ضعف المبلغ المطلوب به.

4 <https://www.wfp.org/news/news-release/funding-crunch-forces-wfp-reduce-food-assistance-palestine-despite-rising-need>

2 <https://www.ochaopt.org/content/350-million-requested-respond-humanitarian-needs-14-million-palestinians-2019>

3 <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf>

1 <http://fcluster.org/state-of-palestine/document/hrp-2017-achievement>

مراجعة الأدبيات

لخسائر الأغذية وهدرها كونها تساهم في زيادة الاعتماد على الواردات في منطقة تعاني أصلاً من شح الموارد الطبيعية - ناهيك عن تأثيراتها على البيئة، والموارد الطبيعية، والفقير، وأبعادها الاقتصادية الأخرى. فالهدر الغذائي من الممارسات البيئية الضارة التي لا يمكن احتمال تأثيراتها على المدى الطويل لأن نسبة كبيرة من الطعام المهذور الذي يتم التخلص منه في مكبات ردم النفايات تتحول إلى غاز الميثان، وهو أحد الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي بمقدار 25 مرة أكثر من غاز ثاني أكسيد الكربون.

وجد الباحثان أنه على الرغم من أن حصيلة الأبحاث التي تتناول موضوع خسائر الغذاء وهدره في تزايد في المنطقة العربية، إلا أن معدل نشر الأبحاث متذبذب ولا يشكل سوى نسبة ضئيلة للغاية من الانتاج الكلي للبحوث في العالم. وتعرز الدراسة ذلك الى مجموعة من الأسباب المحتملة، منها: أن الموضوع لم يلقى اهتمام العلماء المحليين؛ قلة عدد العلماء المحليين المتخصصين في هذا المجال؛ نقص التمويل والدعم الحكومي؛ أو معيقات اجتماعية وثقافية أخرى تواجه عملية البحث. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها شح البيانات المتوفرة حول خسائر الغذاء وهدره ومحدوديتها، أو عدم توفرها كليا في معظم الدول العربية. كذلك تبين أن 10 من أصل 22 دولة عربية شملها التحليل لم تصدر مقالة بحثية واحدة حول الموضوع، وهي تحديداً: البحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، وقطر، وموريتانيا، والصومال، والسودان، بالإضافة إلى الدول التي مزقتها الحروب وهي ليبيا وسوريا واليمن. كما أظهرت الدراسة أن العراق كان البلد العربي الأكثر إنتاجاً لأبحاث خسائر الغذاء وهدره.

كان من ضمن الأبحاث المنفذة في المنطقة العربية، سبع دراسات كمية بحثت في كمية الطعام المهذور على مستوى الأسر في كل من العراق، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). وبحث عدد قليل من هذه البحوث في خسائر الغذاء وهدره على مستوى صناعات التجزئة والضيافة، إلا أنه لم يتم بحث مراحل أخرى في سلسلة الإمداد، مثلاً الإنتاج الزراعي، النقل، التخزين، أو التجهيز أو المعالجة، أو ممارسات السائقين والمستهلكين المرتبطة بخسائر الغذاء وهدره. من جهة أخرى، بدء

6- ملاحظة من المحرر: في الوقت الذي صدرت فيه دراسة أبيض وميحو (2018)، لم يكن هناك دراسات قد تناولت موضوع خسائر الغذاء في سلسلة التوريد. إلا أن معهد "ماس" قام لاحقاً ذلك العام بإعداد دراستين حول خسائر الغذاء في سلاسل التوريد الغذائي لنوعين من الفواكه ونوع من الخضار في فلسطين. وقد تم عرض ملخص حول هذه الدراسات في عدد سابق من النشرة.

بحوث خسائر الغذاء وهدره في العالم العربي: مراجعة منهجية

محمد ج. أبيض ولقمان إ. ميحو (2018)، الأمن الغذائي، 10 (2)، 311-322.
Mohamad G. Abiad & Lokman I. Meho (2018). Food Security, 10(2), 311-322.

في هذه الدراسة، يقدم الباحثان مراجعة شاملة للأبحاث التي تناولت موضوع خسائر الغذاء وهدره في العالم العربي. تعتبر خسائر الغذاء والهدر الغذائي من أكثر التحديات الملحة في هذا الزمن، لما لها من عواقب وخيمة على الاقتصادات العالمية والإقليمية والوطنية، ولتأثيرها على الأمن الغذائي والبيئة. يقدر المعدل السنوي لخسائر الغذاء والهدر الغذائي للفرد الواحد في البلدان العربية بأكثر من 210 كيلوجرام. على الرغم من الإحصاءات المقلقة، هناك فجوة في البحوث التطبيقية التي بحثت في هذه الظاهرة في المنطقة، والتي لم يتجاوز عددها الـ 25 بحثاً في جميع أنحاء الوطن العربي. كما تبين أن هذه البحوث تعاني من أوجه قصور ومحددات جوهرية، كاعتمادها إجراءات وعينات مختلفة تحول دون الخروج بنتائج يمكن تعميمها أو مقارنتها. وبناءً على مراجعة منهجية لهذه الدراسات الخمس والعشرون، يقدم المؤلفان توصيات من شأنها ملء الفراغ البحثي واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من الخسائر الغذائية والهدر الغذائي من خلال البحث في أسبابها، ومصادرها، وحجمها، والتدخلات السياسية الممكنة لمعالجة هذه المشكلة.

في يومنا هذا حيث يوجد أكثر من 925 مليون شخص يعانون من سوء التغذية على مستوى العالم، ومع تزايد الطلب على الغذاء بصورة مستمرة، تعد مسألة خسائر الغذاء والهدر الغذائي معضلة أخلاقية مقلقة. وفقاً للتقديرات التقريبية، قرابة 1.3 مليار طن من المواد الغذائية الصالحة للاستهلاك البشري في المنطقة العربية (وهو ما يعادل ثلث إنتاج الأغذية) تهدر سنوياً في جميع مراحل سلسلة الإمداد، من الإنتاج وحتى الاستهلاك. هذه الكميات من الغذاء تكفي لنشل ثمن سكان العالم من سوء التغذية ويمكنها التخفيف من حجم الطلب المتزايد على الغذاء والمتوقع أن يبلغ ما بين 50-70% بحلول عام 2050. تشير التقديرات إلى أن 44% من الأغذية يتم خسارتها أو هدرها في مرحلة التحضير ما قبل الاستهلاك في حين حوالي 3.4% من الأغذية يتم خسارتها أو هدرها في مرحلة الاستهلاك. يتوجب النظر بمنتهى الجدية لهذه المستويات المرتفعة

الفلسطينيين (UNRWA). كما قامت الممثلة الهولندية من خلال اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC) بتمويل تنفيذ مسح هذا العام والدورة التالية من المسح (2020). وقد نفذ مسح عام 2018 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال خريف 2018 وتم الإعلان عن النتائج الأولية في مؤتمر صحفي في مكتب الجهاز في رام الله في 10 كانون أول 2018.

ما يميز هذه الدورة هو التعديلات التي أجريت على عنصر تحليل الصمود والتي استندت لتجارب البلدان الأخرى، باستخدام منهجية قياس وتجليل المرونة (RIMA II) وهي نسخة محسنة تقنياً من (RIMA I). وكلاهما نهج كمي يمكن أن يفسر لماذا وكيف تتكيف بعض الأسر مع الصدمات والضغوطات أفضل من غيرها. كذلك يتميز مسح هذا العام باستمرار استخدام منهج تتبع العينة "Panel Sample"، والذي يستهدف نفس عينة الأسر التي تم استهدافها في الدورتين السابقتين (في عامي 2013 و2015). هذا يتيح الاطلاع على قاعدة بيانات شاملة حول واقع الأسر الفلسطينية المستهدفة في ثلاث دورات متتالية (2013، و2015، و2018) مما يتيح تحليل المؤشرات بشكل تفصيلي ورصد التغيرات التي طرأت على حالة انعدام الأمن الغذائي لهذه الأسر وتقييم الظروف التي قد تكون ساعدت أو أعاققت قدرتها على الصمود. كما أن بيانات المسح مفيدة للحكومة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، والتي يمكن استخدامها لتوجيه السياسات والبرامج من أجل دعم الأسر الفلسطينية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل أفضل، بالإضافة لكونها ذات قيمة كبيرة لأهداف التنمية المستدامة، وأولويات الحكومة كما وردت في أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.

تظهر النتائج الأولية للمسح ارتفاعاً في مستويات انعدام الأمن الغذائي، حيث أن ثلث السكان الفلسطينيين (32.7%) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وترتفع النسبة إلى 70% في قطاع غزة، 47% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد⁵. كما أن الفروقات الإقليمية واضحة، فالمناطق الريفية في الضفة الغربية هي الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي. ومما يلفت الانتباه، تراجع نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في المخيمات إلى 7.7% من 20.7% في 2014. أما في قطاع غزة، فلا يوجد فروقات باختلاف المناطق ذلك أن الظروف الإنسانية الصعبة قد طالت الجميع. كلف قطاع الأمن الغذائي من خلال الفاو معهد "ماس" بإعداد التقرير التحليلي بناء على نتائج المسح. وسيتم استعراض أبرز النتائج التي يتم التوصل إليها بالتفصيل في العدد القادم من النشرة والذي يتزامن صدوره مع انتهاء العمل على التقرير التحليلي والذي يتوقع أن يتم نشره منتصف علم 2019.

5 https://fscluster.org/sites/default/files/documents/sec-sec_2018_-_food_security_analysis_preliminary_results.pdf

الاهتمام بإطلاق مبادرات لمكافحة هدر الأغذية في العالم العربي يتزايد، إلا أن معظم هذه المبادرات حديث نسبياً. وهناك سبع دول عربية (وهي جزر القمر، وجيبوتي، والكويت، وليبيا، والمغرب، وعمان، واليمن) لم تطلق أي مبادرات للحد من هدر الأغذية حتى الآن أو حتى تخطط لإطلاقها.

على ضوء أهمية الحد من هدر الأغذية وتقليل خسائر الأغذية للنظم الغذائية المستدامة، وكونها شرط من شروط تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، يدعو الباحثان إلى إجراء المزيد من البحوث حول مسببات هدر الأغذية في العالم العربي، وخاصة تلك التي تركز على الخلفيات الاجتماعية والثقافية للهدر. كما يوصي الباحثان بضرورة تقصي الآثار البيئية والاقتصادية المترتبة على خسائر الغذاء والهدر؛ فعالية السياسات واستراتيجيات التكيف؛ تأثير التعبئة، ووضع بطاقة بالمعلومات، والتسويق، والبيع بالتجزئة والتوزيع؛ بالإضافة لتأثير خسائر الغذاء والهدر على الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة العربية. وبالإضافة إلى زيادة الإنتاج البحثي، ينبغي أن تشمل الحلول الأخرى توفير منصات تشاركية لتسهيل نشر ما يتوفر من معلومات؛ التنفيذ الفعال للسياسات والارشادات الجديدة؛ توفير بيئة مواتية لبناء القدرات وإطلاق حملات توعية تهدف للحد من خسائر الغذاء والهدر الغذائي.